



PROVISIONAL
A/33/PV.105
1 June 1979
ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محاضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة بعد المائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الأربعاء، ٣٠ أيار/مايو - ١٩٧٩، الساعة ٣.٠ / ١٠

الرئيس : السيد ليفانو (كولومبيا)
ثم : السيد ماينا (كينيا)

- مسألة ناميبيا : مشروع قرار / ٢٧- (تابع)

يتضمن هذا المحاضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza
مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحاضر .

79-72079/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ٠ .مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمالمسألة ناميبيا : مشروع القرار (A/33/L.37) .

الدكتور على عبد الله الدوي (البحرين) : الآن وقد مضى ثلاثة عشر عاما على

انتهاء وصاية جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا ، الا أن حكومة بريتوريا لاتزال تسيطر على هذا الاقليم
متحدية الأسرة الدولية وقرارات الأمم المتحدة . ومما لاشك فيه أن المواقف السلبية التي وقفتها بعض
الدول الغربية خلال الفترة الماضية كان لها أثر كبير في استمرار حكومة جنوب افريقيا في سياستها
الحالية ، كما أن المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها تلك الدول قد شجعت حكومة
جنوب افريقيا على التماهي في ممارسة سياساتها العنصرية العدوانية ، ليس على الشعب الناميبي
فحسب ، بل تعداه الى شعوب الدول الافريقية المجاورة . ولاتزال ذكرى مذبحه (كاستجا) في
أنفولا ماثلة في أذهان المجتمع الدولي ، حيث قتل فيها مئات من الأبرياء من أطفال ونساء .

ومما يدعو الى التساؤل ان هذه الدول المعنية هي نفسها تنادي باحترام حقوق الانسان
في مناطق من العالم ، لكنها في نفس الوقت تعمل على تدعيم حكومة جنوب افريقيا في سياساتها
العنصرية والعدوانية ، عن طريق مدها بالمساعدات المادية والمعنوية . لقد شجبت الجمعية العامة
هذه المساعدات في مناسبات عديدة ، وطالبت بالتعاون مع الأمم المتحدة وايقاف تلك المساعدات ،
الا أن المصالح الاقتصادية التي تربط هذه الدول بحكومة بريتوريا تشكل عائقا في سبيل منح الشعب
الناميبي حقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال والسيادة على كافة أراضيها بما فيها " خليج والفسس " .
في اعتقادنا ان الاجراءات التي تتخذ حاليا من أجل ايجاد حلول داخلية للقضايا الدولية
سواء في ناميبيا أو في غيرها من المناطق لن تؤدي الى ايجاد حلول سلمية شاملة ، بل على العكس
من ذلك حيث انها تزيد من تعقيد هذه القضية . وقد أخذت هذه الحلول الداخلية في الآونة
الأخيرة تلعب دورا مشبوها في القضايا الدولية في المناطق التي يسود فيها التوتر والاضطراب .

ان الامم المتحدة قد أخذت على عاتقها منذ تأسيسها ايجاد حلول عادلة للقضايا المطروحة
على جدول أعمالها ، لذا يجب العمل على حل هذه القضايا ضمن اطار هذه المنظمة .

ان الانتخابات التي جرت في اقليم ناميبيا ، غير شرعية ولن تؤدي الى احلال سلام شامل في ناميبيا ، ذلك لأن هذه الانتخابات لم تجر تحت اشراف الأمم المتحدة ولم تشترك فيها منظمة "سوابو" ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي . ونحن نأمل أن تضاعف الجمعية العامة جهودها لارغام حكومة جنوب افريقيا على العودة الى الشرعية ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة وشرعية حقوق الانسان .

ان وفد بلادي يود أن يضم صوته الى من سبقوه من متحدثين في مظالبة مجلس الأمن باتخاذ اجراءات فعالة ضد جنوب افريقيا ، وفق ما نص عليه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لارغام حكومة بريتوريا على الامتثال الى قرارات الجمعية العامة ، وأن تتخلى عن سياستها العنصرية ومنح ناميبيا الاستقلال التام .

ويحدو وفد بلادي الأمل في أن تؤكد الاسرة الدولية هويتها المعبر عنها ، عن طريق احترام قراراتها ، والعمل بصورة جماعية للتوصل الى تحقيق آمال شعب ناميبيا في الحرية والاستقلال والسيادة .

السيد يانفو (الفلبين) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، يسر وفد بلادي

أن يراكم تترأسون ، من جديد ، مداوات الدورة الثالثة والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة .
ان موقف الفلبين من مسألة ناميبيا معروف للجميع كما أبرزته المحاضر على الدوام ، الا أنه
رغبة في تبديد أي لبس أو غموض ، أود أن أؤكد من جديد هذا الموقف وهو ،

أولا ، ان هناك حاجة ملحة لوضع حد على الفور للاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب
جنوب افريقيا . ويجب اداة حكومة بريتوريا على استمرار احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، متحديّة
بذلك الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية . كما ينبغي اداة هذا النظام لتكثيفه أعمال القهر
الموجهة ضد شعب ناميبيا ، ولمحاولته فرض نظام عميل في ناميبيا ، ولأعمال العدوان التي يقترفها
ضد الدول الافريقية المستقلة انطلاقا من أرض ناميبيا .

ثانيا ، تؤكد الفلبين من جديد مساندتها التامة والصريحة لشعب ناميبيا تحت قيادة
سوابو ، ممثله الشرعي الوحيد ، في كفاحه البطولي ضد الاحتلال غير المشروع من جانب جنوب
افريقيا ، ولتحقيق أهدافه في الاستقلال الوطني . وينبغي الاشادة بسوابو لانجازاتها وانتصاراتها
الهامة في هذا الكفاح ، كما ينبغي زيادة المساندة الدولية والتضامن مع شعب ناميبيا .

ثالثا ، ان كفاح شعب ناميبيا الطويل من أجل التحرر قد وصل الى مرحلة حاسمة تفضي
من المجتمع الدولي اليقظة التامة والمساندة الدائبة لضمان الانتقال الى مرحلة الاستقلال بما يتفق
تاما وروح ونص قرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا .

ان الفلبين تؤكد من جديد مساندتها التامة لأي تدابير تتخذها الأمم المتحدة لتنفيذ
لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وللقرارات الأخرى لضمان استقلال ناميبيا من خلال انتخابات
حرة وأمانة تحت رقابة واشراف الأمم المتحدة . وينبغي في هذا الصدد اداة جميع المناورات مثل
الانتخابات غير المشروعة التي نظمها جنوب افريقيا في ناميبيا في ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ،
والتي تهدف الى فرض نظام عميل . ويجب على جميع الدول أن تمتنع عن الاعتراف بأية مجموعات
أو نظم عميلة تنصبها جنوب افريقيا انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

رابعا ، في حالة رفض جنوب افريقيا الانصياع لقرارات الأمم المتحدة ، سوف تؤيد الفلبين
الجهود المبذولة لدعوة مجلس الأمن بنية اتخاذ تدابير مشددة ضد جنوب افريقيا بما في ذلك فرض
العقوبات الاقتصادية المنصوص عليها في الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

خامسا ، تدين الفلبين محاولات جنوب افريقيا لتفتيت ناميبيا عن طريق سلخ خليج والفس ، وتؤكد من جديد مساندتها التامة لوحدة وسلامة أراضي ناميبيا ، باعتبار أن خليج والفس يعتبر جزءا لا يتجزأ منها . وينبغي في هذا الصدد تطبيق قرارات الأمم المتحدة ، وخاصة قرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة في ٣ أيار/ مايو ١٩٧٨ ، وقرار مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨) في ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٧٨ .

سادسا ، تعتبر الفلبين أن ناميبيا تخضع لمسؤولية الأمم المتحدة الخاصة والمباشرة التي أن يتحقق حق تقرير المصير والاستقلال الوطني الحقيقي . وتؤكد الفلبين في هذا الصدد مساندتها لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بوصفه السلطة الادارية الوحيدة لناميبيا الى أن يتحقق الاستقلال . وينبغي تكليف هذا المجلس بدور أكبر خلال الفترة الانتقالية حتى استقلال ناميبيا . ان الفلبين تشدد في هذا الصدد على الدور المركزي للأمم المتحدة في السعي لايجاد حل لمسألة ناميبيا ، وتؤكد مسؤولية مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لضمان تطابق أى عملية تؤدي الى استقلال ناميبيا وقرارات الأمم المتحدة .

سابعا ، ترحب الفلبين بما أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٣٣ / ١٨٢ جيم باعتبار عام ١٩٧٩ سنة دولية للتضامن مع شعب ناميبيا ، وتعرب عن أملها في أن جميع الدول سوف تساهم في البحث عن الطرق والوسائل الفعالة لتكثيف التضامن والمساندة الدولية لشعب ناميبيا . هذه هي العناصر الاساسية لموقف الفلبين تجاه مسألة ناميبيا ، وقد وردت في البيان المشترك الصادر في مانبلا من حكومة الفلبين والبعثة الاستشارية لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، في ختام زيارتها لمانبلا من ١ الى ٤ آذار/ مارس ١٩٧٩ .

ان جهود القوى الغربية والأمم المتحدة لايجاد حل سلمي لمسألة ناميبيا خلال للسنتين ، لم تنته الى شيء . ويدرك المجتمع الدولي أن هذا الفشل جاء نتيجة لاعمال جنوب افريقيا ومناوراتها ، ولم تؤد جميع خطط الأمم المتحدة ، التي وردت في تقرير الأمين العام والتي وافق عليها مجلس الأمن لايجاد حل سلمي لمسألة ناميبيا ، أى نتيجة ان هذه الاحداث تعتبر تحديا مباشرا لسلطة الأمم المتحدة كما نص عليها ميثاقها . علينا أن نحافظ على مصداقية منظماتنا ، وأن نواجه هذا التحدي ، الذي تقوم به جنوب افريقيا ، على نحو فعال وحاسم . لقد استأنفت الدورة الثالثة

والثلاثون للجمعية العامة عملها ، وذلك لمواجهة التطورات التي تؤثر على اقليم ناميبيا وعلى كفاح شعب ناميبيا من أجل تحقيق المصير والاستقلال .

في ضوء الاعتبارات السابقة ، فان وفد بلادى يؤيد تماما أى قرار يدعو الى تطبيق الصقوبات في هذا الوقت ضد جنوب افريقيا ، وفقا لنص الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وقد أيد ذلك العديد من المتحدثين الذين سبقوني .

السيد يونغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : من حسن حظي أن أتحدث الى هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة باسم حكومات كندا ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية .

في ربيع ١٩٧٧ ، فان الدول الغربية الخمسة - كما اصطلح على تسميتها - وكلها كانت أعضاء في مجلس الأمن في ذلك الحين ، شرعت في أمر لانظير له من قبل في محاولة لتهيئة الظروف في ناميبيا التي تمكن شعب تلك البلاد من تقرير مستقبله بنفسه وفقا لقرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) . اننا لنعبر عن عميق تقديرنا للتعاون الوثيق المستمر الذى حظينا به من الأمم المتحدة فسي هذا الصدد ، وبخاصة العون من قبل الأمين العام الذى يبدى اهتماما شخويا كبيرا بهذه القضية . كما أننا نعرب عن امتناننا لمجموعة الدول الافريقية ، وبخاصة أنغولا ، وبوتسوانا ، وموزامبيق ، ونيجيريا ، وتنزانيا ، وزامبيا ، التي بذلت جهدا كبيرا في هذا الصدد .

ان الاطراف الرئيسية في القضية ، وأقصد منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) وحكومة جنوب افريقيا الى جانب المجموعات الاخرى في ناميبيا ، قد قبلت مفهوم خطة ذات طابع واششراف دوليين ، من أجل انتقال هذه المنطقة الى مرحلة الاستقلال . لكن كان كل طرف من هذه الاطراف الرئيسية يبدى تهنئات كبيرة حول الاجراءات المطلوبة ، كما أن كل طرف كان لا يثق بالطرف الآخر ، ومع ذلك فلقد قبلت تلك الاطراف أن تشرع في المفاوضات .

ومنذ ذلك الحين وثمة تقدم مشرأحيانا ، لكنه مؤلم وبطيء في أكثر الاحيان ، لكن كان من الصعب تماما الابقاء على ارادة الاطراف من أجل الاستمرار والتفاوض في ظل من حسن النية ، فلقد كان هذا مفقودا من كلا الطرفين في كثير من الاحيان ، غير أن أهمية وجود هذه الارادة ، واستمرارها لم تكن وفقا على الاطراف الرئيسية ، ذلك أن الجهود التي كانت تبذلها حكومات دولنا الخمس كانت تحبط أو تتعرض لمشاق في بعض الاحيان . ان كنا ننتهم بالتحيز والخداع والشر ، ومن الواضح ، ان هذه كلها ادعاءات مصطنعة من شأنها الاضرار بذلك التفاهم الواهي بين كل الاطراف المعنية ، وهو التفاهم الذي كان أساسا للتفاوض . كذلك فان جو المفاوضات قد تأثر بالهجمات المتكررة التي كانت تشنها قوات جنوب افريقيا من حين الى آخر داخل الدول المجاورة . وكذلك بالغزوات التي كانت تقدم عليها قوات سوابو داخل ناميبيا ، ولقد حدث أخيرا ان عشرات من مؤيدي سوابو داخل ناميبيا قد تعرضوا للاعتقال بمقتضى قرارات وأوامر تستند الى أسباب سياسية أكثر مما تستند الى أسباب قانونية . وهذا الاتمهان لحقوق النامبيين يجب أن يوضع حد له ، ومن أجل هذا طالبنا باطلاق سراح أولئك المحتجزين .

وفي كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٧٨ أجرت حكومة جنوب افريقيا انتخابات في ناميبيا ، أسفرت عن تشكيل ما سمي بالجمعية التأسيسية ، لكن الانتخابات وقيام الجمعية الناجمة عنها قد أعلنت الدول الخمس والمجتمع الدولي عن أنهما باطلان . وتعتمد حكومة جنوب افريقيا الآن الى تحويل هذا الجهاز الى هذه الجمعية التأسيسية الى سلطة داخلية ، وهي تستند في هذا النقل الى توزيع المقاعد على تلك الاحزاب النامبية الداخلية التي رفضت الاشتراك في الانتخابات غير ان الدول الخمس لن تقبل أن تمثل هذه الجمعية شعب ناميبيا حقا .

كذلك خلقت سوابو بعض المصاعب ، وخاصة انها رفعت صوتها عاليا معلنة عن عدم ثقتها بالغرب واتهمته بلا مبرر بأنه يسيء ممارساته ، كما ادعت بأن هناك وقفا لا طلاق النار من جانب واحد كي تتمكن مئات من قواتها من أن تدخل الى ناميبيا بحرية ودون حواجز حتى تنظم نفسها . وبالرغم من أن الامم المتحدة والدول الخمس قد رفضت هذا الادعاء ، وبالتالي تخلت عنه سوابو ، فلقد ظل هذا الادعاء منذ ذلك الحين شبها يطارد المفاوضات .

وفي آذار/مارس من هذا العام ، وبعد فترة صعبة من المفاوضات والتجمد الواضح ، فإن وزراء خارجية دولنا الخمس قرروا أن يجروا جولة ثانية من المباحثات التي تتعلق باقتراح التسوية المقدم من الدول الخمس وتقرير الامين العام المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير . وفي اطار تلك المحادثات وافقت سوابو على خطة الامين العام التي تقضي بوضع الاقتراح موضع التنفيذ . غير أن جنوب افريقيا رفضت البنود التي تطالب بتقييد عدد المسلحين داخل ناميبيا في بداية وقف اطلاق النار حتى تعين المناطق التي لا تحتاج الى مراقبة فريق الامم المتحدة للمساعدة في الانتقال لقواعد سوابو خارج الاقليم ، ولقد أكدت الدول الخمس على أن تقرير الامين العام يتفق والمقترح وانه يكفل أساسا عادلا ومنصفا للتنفيذ ، ولم تكن هناك محاولة بالمرّة من جانبنا لان نوفر قواعد عسكرية لقوات سوابو داخل ناميبيا ، وانما كانت القضية الرئيسية هي كيف ننظر في المشكلة التي تواجهنا حقا والتي يشكلها وجود عسكريين لسوابو داخل ناميبيا خلال فترة وقف اطلاق النار .

ان حكومة جنوب افريقيا تدعي أن المجموعات الداخلية في ناميبيا لا تريد أن تقبل هذه الشروط . لكن ، وعلى عكس ادعاءات جنوب افريقيا ، فقد علمنا مباشرة عن طريق بعض المجموعات الداخلية في ناميبيا انها تقبل خطة التسوية بما فيها هذه البنود ، بالرغم من أن بعضها يرى أنها تعطي سوابو ميزة لا تستحقها . ومما له دلالة أيضا أن كبار رجال الكنيسة داخل ناميبيا قد قبلوا أيضا هذه البنود .

ان مدى التزام كل جانب بتسوية سلمية كان موضع شك حقا في كثير من الأحيان ، فهذا الطرف أو ذاك يتصرف بشكل يستهدف دفع الطرف الآخر الى الانسحاب وتحمل سخط المجتمع الدولي . وفي مواجهة هذه الصعوبات ، ظلت الجهود تبذل للتوصل الى تسوية سلمية مقبولة دوليا ، وبهنا الآن أن يتبلور هذا في شكل اتفاق عملي وتمركز لمجموعة الامم المتحدة للمعاونة في عملية الانتقال . ان العنف واراقة الدماء اللذين يؤثران على كل فرد في ناميبيا ، وفي عديد من البلدان المجاورة ، كما ان استمرار حرمان سكان ناميبيا من فرصة التعبير عن ارادتهم ورغبتهم في الاستقلال بشكل عملي ، كذلك الضغوط الاقتصادية التي يفرضها استمرار العنف على المنطقة بأسرها ، كما أن تبديد الموارد البشرية والمادية في الصراع المسلح كل هذا يعتبر بدلا غير مقبول للحل السلمي . ان القضية الرئيسية هي استمرار الاطراف الرئيسية ، والا طرف الاخرى المعنية ، في بذل الجهد نحو تسوية تتم بالتفاوض . ان حكومات دول الغرب الخمس تنوى المضي في العمل من أجل

تسوية سلمية لمشكلة ناميبيا تحت اشراف الامم المتحدة ولا تزال تؤمن بأن تنفيذ الامين العام للقرار ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ هو أفضل سبيل متوافر للحيلولة دون مزيد من اراقة الدماء ، ولتحقيق تسوية مقبولة دوليا في هذا الاقليم .

السيد فيتشر بريرا (البرتغال) (الكلمة بالانكليزية) : ان الدورة الحالية المستأنفة للجمعية العامة لمذكر محزن لنا جميعا ، ان حل مشكلة ناميبيا لا يزال أمرا بعيد المنال ؛ واذ ما كان هناك ثمة تقدم على الاطلاق فانه تقدم قليل في تنفيذ خطة الامم المتحدة من أجل تحقيق الاستقلال والحكم الذاتي لهذا الاقليم .

لقد مرت الشهور الآن التي تمت فيها المفاوضات الشاقة تحت رعاية الامين العام وممثله الخاص لاستتصال الخلافات الاخيرة القائمة بين الطرفين . ان تقرير الامين العام لمجلس الامن المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، كان يبدو انه يفي بهذه الشروط ، لكن حيث أن جنوب افريقيا لا تقبل ذلك رغم تأكيدات منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) ودول الخط الاول بانها ستلتزم تماما بوقف اطلاق النار ، فان ذلك الرفض قد سبب ضربة كبيرة لآفاق التوصل الى تسوية تفاوضية لمشكلة ناميبيا . ان البرتغال قد تابعت تطور الموقف في المنطقة عن كثب ، ورغم الاحداث الاخيرة ، فانها لم تفقد الامل بعد في أنه لا يزال في الامكان التوصل الى انتقال سلمي ومنظم للاستقلال . لكن في رأي وفد بلادي ، ان هذا الهدف لا يمكن نيله الا اذا ما أوقفت فوراً عمليات العنف والاعتداءات التي قوضت جميع الجهود التي تهدف الى تنفيذ القرار ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ ، الصادر عن مجلس الامن . ان شعوب الجنوب الافريقي قد انتظرت طويلا لتحقيق آمالها وتطلعاتها الى السلم والعدالة . ولقد آن الأوان لتوحد جهود المجتمع الدولي كله وتوفير الظروف التي تمكن شعب ناميبيا من تقرير مصيره بحرية كاملة .

انني لا أحتاج أن أتحدث باسهاب عن المبادئ الرئيسية التي يرى وفد بلادي انها يجب أن تحكم هذه المسألة، ولقد أوضحت بلادي موقفها من هذه المسألة في أكثر من مناسبة ، وبصفة خاصة منذ أيام قليلة حينما زارت لشبونة بعثة من مجلس الامم المتحدة لناميبيا . ومع ذلك ، فاننا نعتقد أنه من الضروري أن نؤكد ان الاستقلال الحقيقي لا يمكن أن يتحقق الا من خلال عمليات حرة ، عادلة ، وديمقراطية وبلا اشتراك التام لسوابو والاطراف الاخرى التي تمثل الوطنيين في ناميبيا .

ولكن عدالة وصحة تلك الممارسة سوف تنتقصان اذا قامت جنوب افريقيا بالتشبث بسياستها في احتجاز المواطنين وأعضاء سوابو بصورة متعسفة . فكيف نتوقع أن يستطيع اللاجئون النامبييون الذين يعيشون خارج البلاد أن يعودوا الى وطنهم وأن يشاركوا في العملية السياسية التي تؤدي الى الاستقلال اذا لم يضمن أمنهم المادى أو المعنوى .

ان حكومة بلادى تعرب كذلك عن قلقها حيال قرار جنوب افريقيا بادخال تدابير جديدة من جانب واحد لاعطاء صلاحيات تنفيذية وتشريعية للجمعية التأسيسية المزعومة . وفي هذا الصدد لا نستطيع الا أن نذكر بالقرار ٤٣٩ الصادر عن مجلس الأمن في ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ والذي ندد بالانتخابات الداخلية في ناميبيا وأكد بطلان نتائج هذه الانتخابات وعدم صحتها فيما يتعلق بنيل الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

ان حكومة جنوب افريقيا يجب أن تفهم انها اذا لم تقم بانها سياسة المواجهة التي تنتهجها وانذا لم تقرر اتخاذ التدابير العملية للسماح للشعب النامبي بممارسة حقه في حق تقرير المصير والاستقلال عن طريق انتخابات حرة وديمقراطية تحت اشراف الأمم المتحدة فانه لن يكون هناك حل دائم في ناميبيا . وعلاوة على ذلك فان فرص اقامة السلام في الجنوب الافريقي سوف تضار اذا ما قامت جنوب افريقيا بالتمادى في استبدال مائدة المفاوضات بعمليات تخويف ضد النامبيين ودولة خط المواجهة انغولا .

ان الحكومة البرتغالية تتوقع أن تفي كافة الأطراف بمسؤولياتها وتستأنف المفاوضات بروح الحل الوسط لأن الأمر يتعلق ليس فقط باعطاء حقوق الشعب النامبي اليه ولكن أيضا بالتمسك بالمبادئ المعنوية والقانونية التي تحكم العلاقات بين الدول .

السيد صديق (أفغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : ان دراسة مسألة ناميبيا

من قبل الجمعية العامة بعد انقضاء فترة قصيرة نسبيا أمر له مفرزاه . ان التطورات الخطيرة في ناميبيا قد أدت الى استئناف الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . وتجتمع الجمعية العامة في الوقت الذى وصلت فيه المفاوضات التي تهدف الى ايجاد حل سلمي على أساس القرار ٣٨ (١٩٧٦) الى طريق مسدود نتيجة لتعننت نظام الأقلية العنصرية في بريتوريا في حين أن هذا النظام يعمل بكل قوة على تعزيز احتلاله غير الشرعي لهذا الاقليم انتهاكا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة .

في أعقاب الدورة الاستثنائية التاسعة في عام ١٩٧٨ عيّن النظام العنصرى ما أطلق عليه الإدارى العام . وبعد اعتماد القرار ٤٣٥ لمجلس الأمن الذى نص على إجراء انتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة قامت جنوب افريقيا بتنظيم انتخابات من جانب واحد أدت الى انشاء جمعية تأسيسية مزعومة . ان الأحداث التي تدور في الوقت الحاضر في ناميبيا تشبّه ما دار في زمبابوى باشتراك نظام الأقلية العنصرية تحت اقيادة ايان سميث . ومن الواضح أن الحل الداخلي المزعوم الذى ماهو في الحقيقة الا نوع من تحويل ناميبيا الى بانتوستانات يتم تنفيذه الآن . وعلى هذه الجمعية أن تضطلع بالمسؤولية عن وضع حد لمثل هذه التطورات ، التي تهدف الى اعلان الاستقلال من جانب واحد في ناميبيا بمساعدة عملاء النظام العنصرى . وفي هذه الظروف ان الجمعية العامة تواجه أخطر التحديات التي توجهها حكومة جنوب افريقيا الى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وتهدد هذه التحديات سلطة وثقة الأمم المتحدة .

كما ذكرت سابقا ان ذلك يتم بهدف احباط الجهود التي تهدف الى ايجاد حل تفاوضي وذلك لمواصلة الاحتلال غير الشرعي لجنوب افريقيا في ناميبيا ولا استمرار استغلال موارد هذا الاقليم . وفي نفس الوقت فان النظام العنصرى يكثف أعمال القهر ضد الشعب النامبيى وعلى وجه الخصوص ضد منظمة سوابو . وقد قام هذا النظام بالقاء القبض على العديد من قادة ومساندى سوابو . وقد قام النظام العنصرى أيضا باقتراف الأعمال العدوانية ضد الدول المجاورة ويوجه خاص ضد أنفـولا وزامبيا . وحدثت تطورات مشابهة في روديسيا الجنوبية . وهكذا فان النظم العنصرية في الجنوب الافريقي تلجأ الى جميع الوسائل لحرمان شعبي ناميبيا وزمبابوى من التمتع بحقوقهما الثابتة في تقرير المصير والاستقلال . وهذه النظم تواصل سياستها البغيضة التي تلقى مساندة من الاستعماريين والامبراليين .

هذه هي الوقائع المتعلقة بالموقف في ناميبيا . ومن الواضح أن هذا الموقف خطير للغاية ويهدد السلام في المنطقة وكذلك السلم والأمن الدوليين . وقد حان الوقت لتقوم الأمم المتحدة بمواجهة التحدى في ناميبيا بعمل حاسم . واننا نأمل في أن تتمكن الدورة المستأنفة للجمعية العامة من اتخاذ تدابير محددة لهذا الغرض وأن تتمكن أيضا من تعبئة المجتمع الدولي لممارسة الضغط

على جنوب افريقيا وتعزيز المساندة الدولية لسوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا في كفاحه القانوني من أجل حقه في تقرير المصير والاستقلال .

ان وفد بلادى سوف يؤيد أى اجراء تتخذه الجمعية العامة ضد هذا التحدى الذى يوجهه النظام العنصرى في جنوب افريقيا بما في ذلك اجراءات مجلس الأمن لفرض العقوبات المنصوص عليها في الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

اسمحوا لي أن أعلن أن الكفاح العادل للشعوب التي مازالت تعاني من نير الاستعمار الأجنبي قد حقق الانتصار في مواجهة قوى الامبريالية والاستعمار . ان شعبي ناميبيا وزمبابوى بقيادة سوابو والجبهة الوطنية سوف يتمكنان من التحرر من الاستعمار ووضع أساسى دولتين تتمتعان بالسيادة . وفي كفاح هذين الشعبين من أجل قضاياهما ومطامحهما العادلة يمكن لهذين الشعبين أن يعتمدا على مساندة حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

السيد باليتا (ألبانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان استئناف المناقشات فيما يتعلق بمسألة ناميبيا في الجمعية العامة يتم في وقت يصبح فيه الموقف في ناميبيا اكثر خطورة وتعقدا . ان الشعب النامبي لا يزال كما كان في الماضي ضحية عدوان غاشم وجرائم وحشية من جانب النظام الفاشستي القائم في بريتوريا . ان شعب ناميبيا يجب ان يواجه في نفس الوقت تصاعد مؤامرات ودسائس جنوب أفريقيا والقوى الامبريالية التي تهدف الى الحيلولة دون ايجاد حل عادل ودائم لمسألة ناميبيا .

ان أحداث الأشهر الأخيرة في ناميبيا قد أكدت من جديد أن نظام العنصريين القائم في جنوب افريقيا لم يكن لديه في أى وقت من الأوقات أدنى نية للعدول طواعية عن سياسة الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية ضد شعب ناميبيا . ان هذا النظام ، كما تؤكد الوقائع ، ليس لديه أدنى نية ليأخذ في اعتباره الحقوق الثابتة لشعب ناميبيا في الحرية والاستقلال أو أن يأخذ في اعتباره متطلبات الشعوب والرأى العام الدولي أو القرارات والمقررات التي اتخذتها الأمم المتحدة .

ان الأحداث الأخيرة تؤكد بصورة أوضح أن نظام العنصريين القائم في بريتوريا يجرؤ على التشبث بسياسته الاجرامية في ناميبيا لأنه لا يزال يحظر بسخاء بدعم سياسي وعسكرى واقتصادي وديبلوماسي من الدول الامبريالية ، وبصفة خاصة الامبريالية الأمريكية ، كما يجد تشجيعا له عن طريق خلق المواقف الصعبة في القارة الأفريقية بسبب تدخل وتنافس الدول الامبريالية .

وفي الوقت الحاضر ، فان العنصريين في جنوب افريقيا والدول الاستعمارية التي تحميهم وتشجعهم يسعون الى خداع شعب ناميبيا والرأى العام العالمي ويسعون الى فرض حل مزعوم لمسألة ناميبيا ، حل يسمح للفاشيين الموجودين في بريتوريا بأن يحتفظوا بسيطرتهم على هذا البلد . ان المهزلة الانتخابية التي يحيكها اعداء حرية واستقلال شعب ناميبيا ويعملون على تقديمها على أساس أنها حل لمسألة ناميبيا ، ليست سوى نتيجة لسلسلة طويلة من المؤامرات لتقويض نضال شعب ناميبيا . ان اعداء شعب ناميبيا قد قدموا الكثير من الدعاية لفكرة الحل التفاوضي على أساس خطة قدمتها الدول الغربية التي لا تزال تعتبر مؤامرة خطيرة وذنينة ضد حقوق شعب ناميبيا المشروعة . ان شعب ألبانيا وحكومته كانا دائما يساندان القضية العادلة للشعب النامبي كما يساندون حقه في حيااة

حررة مستقلة ويتمتع بالسيادة الكاملة . ان شعب ألبانيا وحكومته سوف يستمران دائما في مساندة نضال شعب ناميبيا بقيادة سوايو ضد الاستغلال الذي تمارسه جنوب افريقيا وضد سيطرة الاستعمار والاستعمار الجديد .

اننا نندد بشدة من جديد أمام هذه الجمعية العامة بالجرائم الوحشية التي ترتكبها جماعة بريتوريا ، وكافة الجرائم التي يرتكبها الاستعمار للحيلولة دون حصول شعب ناميبيا على استقلاله وحرية .

واننا نندد بشدة بكل محاولة يقوم بها العنصريون في الجنوب الافريقي والدول الامبريالية من أجل فرض نظام عميل كما أننا ندين الاستعمار والاستعمار الجديد في ناميبيا . ونحن واثقون من أنه ليس هناك شيء يمكن أن يحول دون تحقيق رغبة شعب ناميبيا في الحياة الحرة . ان شعب ناميبيا قد رأى بتجربته الخاصة وبتجارب الشعوب الافريقية الشقيقة الأخرى أن أفضل طريق لتأكيد الحقوق المشروعة هو طريق النضال الحتمي ضد الأنظمة الامبريالية والاستعمارية والاستعمار الجديد . واننا نؤيد بشدة نضال الشعب النامبي من أجل التحرر . وان هذا النضال سوف يؤدي في النهاية بشعب ناميبيا الى النصر والاستقلال الحقيقي وسوف يحبط كافة المؤامرات والدسائس التي يحيكها أعداء هذا الشعب .

السيد هاريمان (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان لسان الانسان لا يكون مريرا بالضرورة لأنه مرير بطبيعته . ولكن المرارة قد يكون مبعثها التجربة الأليمة . لذا ، فان بعضنا كان على مقربة من الأحداث والتطورات في جنوب افريقيا لفترة مضت . وانا كان بعضنا يبدو صريحا ، فلأننا شهدنا هذا العالم الشرير ، عالم التفرقة العنصرية ، ولأننا شهدنا هذه التطورات التي تعرض لها شعب افريقيا ، الذي مر بنضال طويل ومرير وتعرض للارهاب وأسيئت معاملته . وظل الرجل الأسود يستغل في كافة أرجاء العالم .

مرة أخرى فان الجمعية العامة اضطرت الى استئناف دورتها لكي تنظر في قضية ناميبيا ، وذلك لأن هناك مناورات مستمرة جديدة وبخاصة من جانب النظام العنصري في بريتوريا ، شلت جهود الأمم المتحدة لتنفيذ القرارات وكل الخطط الرامية الى تحقيق الاستقلال في جنوب افريقيا وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

لقد ظلت هذه الحالة لفترة طويلة . وكلما صمدنا وتعاظمت تضحياتنا من أجل السلام ، كانت عمليات الانتقام أشد وزاد احباطنا . ان وفد بلادى يشارك في هذه المناقشات الحالية مشاركة للآخرين ممن صمدوا وشدوا الأنظار الى الخطر الذى يتهدد المنطقة بسبب جنوب أفريقيا وتهديداتها للسلم والأمن الدوليين ، ان جنوب افريقيا قد اتخذت خطوات لخلق صنائع لها في كل مكان في جنوب افريقيا . انها تستهدف ، كما جرت العادة ، تجميد وتشويه خطط الاستقلال واحباط جهود المجتمع الدولي . ومع ذلك ، فاننا نعتبر كل محاولات العنصريين ومن يساندونهم من وراء الستار لخلق نظام عميل في ناميبيا كما أشارت الى ذلك مجموعة تورنهال هي اهانة كاملة لرغبة شعب ناميبيا . وفي جنوب روديسيا كان هذا ضربا من الوهم .

قد يكون من المناسب في هذه المرحلة أن ننظر في بعض ما أقدمت عليه جنوب أفريقيا مما أثبت أن نظام بريتوريا قد انحرف بشكل واضح عن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . اننا ننظر بقلق وسخط الى قرار جنوب افريقيا الذى اتخذته من جانب واحد ، بعد ان خدعت الأمم المتحدة وتظاهرت بأنها قد قبلت خطتها . لقد عمدت الى خطة اجراء الانتخابات وسبقت جهود مجموعة الأمم المتحدة للمعاونة في عمليات الانتقال . ان هذا القبول الزائف من جانب جنوب افريقيا اختفى عشية انعقاد الدورة الاستثنائية في العام الماضي .

وكأن هذا كله غير كاف ، فتعمد حكومة جنوب افريقيا الى اجراء انتخابات في الاقليم من جانب واحد . وهي بذلك تتحدى قرارات مجلس الأمن بتواطؤ مع اصدقاء جنوب افريقيا في الضرب . ان هذه الانتخابات باطلة ، ولا يجب الاعتراف بأية حكومة تنتج عن هذه الانتخابات التي أجريت من جانب واحد .

ان الأحداث الأخيرة التي وقعت في الاسبوع القليلة الماضية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك ان نظام بريتوريا - من خلال انتخابات ديسمبر - قد أرسى أسس سيطرته الداخلية على هذا الاقليم . واذ كان المجتمع الدولي متيقظاً لهذه المناورات من جانب العنصريين ، الا أنه لم يكن بالامكان الاطمئنان مقدماً الى بيانات غير مسؤولة من قبل بعض الساسة في بعض البلاد ممن ينشدون نفوذاً سياسياً ، ومن استغلوا الوضع في الاقليم استفلالاً غير شريف ليس له من هدف الا اجتذاب أصوات الجناح اليميني خلال حملاتهم الانتخابية . وما يؤسف له أن هذا التطور كان له أثر سلبي . ان دعم جنوب افريقيا في موقفها المتعنّت . وما يؤسف له أيضاً أن أحد الاطراف في الدول الخمس هو الذى وضع الخطة الاصلية للأمم المتحدة . ويحيرني ويحير وفدى استفلالهم للوضع المشين في روديسيا الجنوبية كاختبار لتجاربههم الجديدة في الديمقراطية العنصرية .

ونحن نعلم جميعاً أن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير مشروع . ان كل اجراءات تتخذها الادارة هناك غير مشروعة . وينطبق هذا أيضاً على روديسيا . واسمحوا لي أن أفيض في الحديث عن هذا فأقول ان الشرعية لا يمكن أن تنبع من اللاشرعية . وأرجو أن يعلم العنصريون ذلك . لكن بريتوريا تحلم بتدعيم اجراءاتها من أجل حل المشكلة حلاً داخلياً . وهي تتلقى العون من متعصبين يمينيين في الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة على غرار ما حدث في زبابوى وروديسيا . وفي هذا الاطار فاننا نفهم الاحداث البشعة التي وقعت خلال الاسبوع الستة الماضية . أولاً - أعلنت بريتوريا انها سوف تقدم العون الاقتصادى والعسكرى لحكومة موزورا عندما تتشكل رغم سوء التصرف في انتخابات نيسان / ابريل الماضى ، والتي تستند الى دستور يحمي تفوق البيض وسيادتهم ، ثانياً - لقد تحرك نظام بريتوريا بسرعة كي يضيفى سلطات تشريعية على ما يسمى بالجمعية التأسيسية التي انتخبت في كانون الأول / ديسمبر في ناميبيا في ظل ظروف لا يسمح بها حتى في دولة فاشية . وأخيراً ، اتخذ قرار بتشكيل حكومة مؤقتة تتألف من هذه الهيئة التشريعية

لجذب قادة الجبهة الوطنية لناميبيا وما يسمون بالديموقراطيين في (سوابو) الذين لم يشاركونوا
حقا في انتخابات كانون الاول / ديسمبر ، وبذلك عزلوا (سوابو) التي ترمز الى التيار الرئيسي
في الحركة الوطنية . ان هذه الاجراءات المشار اليها آنفا تنتهك المبادئ الاساسية للديمقراطية ،
وأى تراث ديموقراطي عرفناه حتى في الدول التي تربطها بجنوب افريقيا علاقات وثيقة .

وانا كانت هذه الاحداث مقلقة فهي لا تشكل الا جانبا من مأساة ناميبيا القائمة هناك والقائمة
ايضا في جميع أرجاء الجنوب الافريقي . ويقال لنا عن يقين ان العنصريين ، توقعوا منهم لمزيد من
المقاومة الوطنية قد كثفوا سياسات القمع والضغط . كذلك فان قوات الاحتلال قد كثفت من ارهابها
لسوابو ومن يناصرونها ، بل واعتقلت كل قادتها .

كذلك وصلت الينا أنباء بتصعيد جديد للطابع العسكري في المنطقة ، في وقت وجب على
الوجود العسكري لجنوب افريقيا أن ينحسر فيه ، تمشيا مع نص وروح خطة الاستقلال للأمم المتحدة ،
وهي الخطة التي قيل أن جنوب افريقيا قد قبلتها . ولم يقف الآن عند هذا الحد ، فقد تم التوسع
في الأحكام العرفية بحيث شملت الاقليم بأسره بما في ذلك ويندهوك ، وبذلك أصبحت ناميبيا أسيرة
معقل لانجد شبيها لبشاعته عبر التاريخ حتى في الدول الاستبدادية . وفي نفس الوقت فـان
العنصريين وحلفاءهم في سالسبورى قد صعدوا هجماتهم الاجرامية داخل أراضي الدول الافريقية
المجاورة وبخاصة أنغولا وموزامبيق وزامبيا ، وبذلك جلبوا الموت والدمار على الأهالي وعلى ديارهم .
ولقد سمعنا صرخات الاحتجاج من نهاب الكويين لانقاذ أنغولا من غزو جنوب افريقيا ، وأصبحت
هذه الصرخات مجلجلة تتردد أصدائها . أما الفارات البشعة التي يروح ضحيتها الآلاف المؤلفه
من الابرياء فلا تحظى الا بتعليقات عابرة تصف الفارات بأنها تستهدف معسكرات الفدائيين .
ويبدو أن الصحافة الغربية تتواطؤ حتى في هذا ، اذاما ان تقع الفارات على مسافة آلاف الاميال
حتى تسارع رويتر واليوناييتد برس بوصفها بأنها غارات على معسكرات الفدائيين ، لكنها في الحقيقة
غارات على النساء والاطفال التعمساء ، مثلما حدث في كاسينجا وموزامبيق وزامبيا . أين الاخلاق
اذن ؟ انني أعتقد أن هذه الفارات هي أبشع تعبير عن العنجهية العسكرية منذ أن اهلكت
ألمانيا النازية اليهود خلال الحرب العالمية الثانية .

والسؤال الآن هو ما الذي يتوقعه المجتمع الدولي من الامم المتحدة في مواجهة التحدي المستمر من قبل جنوب افريقيا ؟ خلال العامين ونصف العام ، ونحن نتحدث ونتفاوض ، وهنا طرأت تطورات جديدة في ميدان التجارة بين الولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا ، ففي عام ١٩٧٨ ارتفعت واردات الولايات المتحدة من جنوب افريقيا بنسبة ٧٪ ، وزادت السلع ، وزادت الثقة فسي العلاقات التجارية ، وعلاوة على ذلك فان القروض المقدمة الى جنوب افريقيا كانت قد نقصت من ٢٤ بليون دولار بعد (سويتو) الى ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٧ . لكنها ارتفعت الى معدلها السابق تقريبا خلال فترة المفاوضات حول ناميبيا وروديسيا .

ان وفدي يؤمن بأنه ليس أمام الأمم المتحدة الآن الا أن تتخذ الاجراءات المناسبة التي يكفلها الميثاق . ينبغي على الجمعية العامة ، خلال هذه الدورة ، أن توصي بأن يسارع مجلس الأمن الى النظر في فرض عقوبات كبيرة وفعالة وشاملة ضد نظام بريتوريا ، كما هو منصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، اللهم الا اذا أبدى هذا النظام وصنائه في السببوري استعدادا لاجراء انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة . اننا لانطلب غير هذا . ماهي الديمقراطية؟ الديمقراطية هي تورنهمول ، وفقا لوايت هول وواشنطن .

نحن نعلم من خلال التجربة أن فرض عقوبات شاملة على نظام بريتوريا سيؤء دائما بالفشل ما لم ينبذ أصدقاء جنوب افريقيا في الغرب سياسة الترغيب وبلجأون الى سياسة الترهيب .

انني استخدم العصا لاشهار الارادة السياسية التي ستضمن امثالا مخلصا للتدابير المقترحة . لقد كررت هذا مرارا خلال الثلاث السنوات الماضية .

ولسنا بحاجة الى ان نذكر الغرب ، وبخاصة الدول الغربية الخمس ، واعتذر ان اجمع هذه الدول في سلة واحدة ، بأنها كانت وراء خيانة الامم المتحدة . على هذه الدول ان تقبل ذلك . اذا كانت تريد ان تؤخذ مأخذ الجد فان عليها ان تأخذ ذلك في الاعتبار . شمة واجب أدبي على هذه الدول امام نفسها كدول وامام سمعتها الجماعية في مواجهة التحدي في جنوب افريقيا .

ويمكنها ان تفعل ذلك بأن تساند الاجراءات التي ستجبر جنوب افريقيا على التعاون . فاذا فعلت ذلك فانها ستكون متصرفة بروح من المسؤولية والشرف . وهكذا تواجه هذه الدول موقفا ينبغي ان يندرج بالانفجار ، موقفا يهدد باراقة الدماء ، موقفا يهدد قلعة العنصرية في جنوب افريقيا نفسها .

وعليهم في الغرب ان يلوموا أنفسهم لان خيانة الامم المتحدة لم تنفذ . لقد جاءت خيانة الامم المتحدة بمبادرة من الدول الخمس لحل مشكلة ناميبيا حلا سلميا . ولا ينكر أحد الآن ان هنالك معايير مزدوجة ، معايير تستند الى الترغيب ، اكثر مما تستند الى التهيب . يجب ان تكون هناك اجراءات حاسمة داخل الامم المتحدة ، حتى تستمع جنوب افريقيا الى صوت العقل . وحتى لا تستمر في هذا التحدي للامم المتحدة . تلکم هي الصورة القائمة للشلل الذي أصيبت به الامم المتحدة في هذه القضية ، وفي قضايا اخرى . وكما سبق ان قلت ، ان الخطأ ليس خطأنا . فجنوب افريقيا قد حظيت بالتدليل خلال هذه السنوات الثلاث وتحولت الى وهش يتحدى من يساندونه ومن يعارضونه في آن واحد .

ويود وفدي ان يسجل شعوره بالخيبة وثناؤه على الدول الاعضاء وبخاصة في الغرب ، تلك التي اتخذت اجراءات من جانب واحد ضد نظام بريتوريا لانها ظلت تتحدى قرارات الامم المتحدة . وفي هذا الصدد ، فاننا نذكر باعجاب قرار ايران الثورية بقطع امدادات النفط الى العنصريين . وبهزنا ايضا الاجراء التشريعي الذي اتخذته الولايات المتحدة الامريكية لتجميد معدل الاستثمارات في جنوب افريقيا ، والحيلولة دون حصول العنصريين على قروض أو ائتمانات في المستقبل . كذلك يثلج صدورنا التقرير القائل بأن هذه الدول قد كثفت من مساعداتها الانسانية لسواها . ونتوقع اجراءات مماثلة من دول غربية اخرى . اما الدول التي تستمر في تعاونها

مع العنصريين في هذه الاجراءات ، فان وفدى يود مرة اخرى ان يقول ان نيجيريا لن تتردد في اتخاذ الاجراءات التي تستطيع الاقدام عليها وجميع الاجراءات الاخرى التي نرى انها تخدم مصالحنا ومصالح القارة ضد الدول التي تستغل روابطها مع جنوب افريقيا ، مما يضر بحرية ناميبيا وتحريرها والجنوب الافريقي كله .

سنظل نذكر دائما ان ناميبيا تحظى بوضع مميز رغم الاسر الذي تعاني منه . ان الامم المتحدة قد اعطت حق الانتداب الى جنوب افريقيا ؛ لكن المجتمع الدولي سيلفي هذا الانتداب وسيلفي سيطرة جنوب افريقيا على ناميبيا . ويجب على الامم المتحدة ان تفي بهذا المطالب قبل سكان ناميبيا . ويجب انقاذ ناميبيا من سيطرة جنوب افريقيا . وعلى المجتمع الدولي مسؤولية اديبية ، وهي ان يحقق المطامح المشروعة لشعب ناميبيا دون مشقة كبيرة ، وبمخير امهال .

وبالاضافة الى مساندة الاستقلال والتحرير في ناميبيا ، يتعين على الجمعية العامة أن تتقدم بالتوصيات الملائمة كي ينظر فيها مجلس الامن بمخير امهال . كذلك ، نطالب مجلس الامن بأن يبادر الى تنفيذ التوصيات التي تتقدم بها الجمعية العامة . لقد كانت هناك اضرارا كبيرة ان نجد أن جنوب افريقيا ما تزال تتحدى قرارات الامم المتحدة ولقد حان الوقت لكي يكف العنصريون عن ذلك .

وفي نضالنا ضد العنصرية في جنوب افريقيا وفي العالم بأسره وفي جهادنا من اجل تحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا ، علينا أن نتذكر دائما ان اي جهد مهما كان بسيطا ، فان له وزنه ؛ وان اي جهد لن يضيع هباء . وفي هذا الصدد ، نطالب جماعات الضغط في جميع انحاء العالم وفي المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، ونهيب بالمشقفين والشباب ونقابات العمال والجمعيات النسائية أن تكثف جهودها النبيلة الحالية من اجل تحقيق المساندة الدولية لقضية ناميبيا وشعب ناميبيا ، ولخدمة الجنوب الافريقي بأسره ؛ وان تلفت نظر الرأي العام العالمي الى الوضع غير الشرعي لجنوب افريقيا ، وان تكثف أنشطتها .

ويجب ان نمضي في مساندتنا للنضال الشرعي لحق تقرير المصير ، وسنظل نبذل الجهد ونقدم العون المادي والادبي لسوابو . ان تاريخ سوابو ونضجها السياسي خلال المفاوضات الحرجة في مواجهة الاستفزازات المستمرة من قبل جنوب افريقيا ، كل هذا قد أثبت ان سوابو رمز للمطامح المشروعة لجميع مواطني ناميبيا .

واني لاؤمن بأن من وضعوا خطة استقلال ناميبيا ، وهم حلفاء لجنوب افريقيا ، يستطيعون

ان يضغطوا على جنوب افريقيا كي تكف عن غلرستها .

ومع ذلك فاذا اعتقدوا أن مصالحهم ستصان ان هم سمحوا لجنوب افريقيا - من خلال سلبيتهم أو تواطئهم الفعال - بأن تدعم اجراءاتها نحو تسوية داخلية ، فاننا نود هنا أن نوجه تحذيرا رسميا . أولا ، ان هذا نهج غير سليم . ثانيا ، يتعين على من يساند جنوب افريقيا في الغرب أن يدركوا ان الحلول التي لا تحظى بمساندة كبيرة ، وانما تخضع لصناع في زيمبابوي أو ناميبيا مآلها الفشل ، ذلك لان هذه الاجراءات ستحقق سلاما مشوها يفتقر الى مساندة عميقة . ان الوطنيين الشجعان سيكثفون نضالهم ضد العنصريين ومن يساندوهم .

وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد للجميع أن سوابولن تقف وحدها ، وعلى العنصريين أن يواجهوا خصوما أقوى منتشرين في كل القارات يساند هم كل ذوى الرأى التقدمي في كافة أنحاء العالم . وقد يضطر أهل ناميبيا الى بذل مزيد من التضحيات ومواجهة مزيد من المشاق ، وقد يريقون مزيدا من الدماء البريئة لكن النصر النهائي ، وهو ثمرة من يناضلون من أجل الكرامة البشرية ، سيكون من نصيبهم . وان الفوز النهائي لهؤلاء الذين يشاركون في النضال المشروع من أجل الحقوق الاساسية والكرامة الانسانية في أرضهم التي وهبها الله لهم ، ستكون من نصيب الناميبيين ، وأن المسألة ليست الا للأفارقة في جنوب افريقيا جميعهم .

السيد سينغ (فيجي) (الكلمة بالانكليزية) : عندما دعت الامم المتحدة هــذـه

الدورة الخاصة ، فقد أعطت أولوية خاصة لتصفية الاستعمار في هذا الاقليم الدولي لنايبيا . ومن التطورات الحديثة التي طرأت في هذا الاقليم ، وكذلك من البيانات السابقة ، بما في ذلك بيان السيد نوجوما رئيس سوايو ، يتضح أن الموقف قد وصل الى مرحلة خطيرة . ونتيجة لذلك فان مسؤولية المجتمع الدولي تشجيع التدابير الفعالة التي من شأنها تصفية الاستعمار بسرعة وتحقيق الاستقلال التام في ناميبيا ؛ وان الفشل في العمل على نحو حاسم في هذه المرحلة ستكون له آثار ضارة للأمن والسلام في المنطقة ، وربما فيما وراءها .

رفضت جنوب افريقيا الاعتراف بالجهود الطويلة والمضنية التي بذلتها ناميبيا من أجل اثبات حقها الثابت في الحرية نتيجة لرفضها الدائم التخلي عن احتلالها غير المشروع للاقليم . وبدلا من الانصياع للقرارات العديدة الصادرة من الامم المتحدة والتي تدعوها الى الانسحاب غير المشروط من ناميبيا ، سطرت جنوب افريقيا استراتيجيتها السياسية الخاصة والتي من شأنها زيادة خطورة

الموقف بخية الابقاء على اشرافها غير المشروع على الاقليم . وبلاضافة الى ذلك ، فان جنوب افريقيا قد زادت من عمليات اخفاء الصبغة العسكرية على الاقليم ، وبالتالي زادت من معاناة شعب ناميبيا ومعاناة الآخرين ؛ نتيجة لاعمالها العدوانية الموجهة للدول الافريقية المجاورة . وعلى المجتمع الدولي ان يدين على الدوام أعمال العنف هذه .

وفي اطار جهودها لتعزيز احتلالها للاقليم ، نظمت جنوب افريقيا انتخابات مزعومة في شهر كانون الاول / ديسمبر الماضي اعتبرتها الدورة الاخيرة للجمعية العامة " باطلة ومعدومة " . وعلى الرغم من ذلك ، حاولت جنوب افريقيا ان تنصب جمعية وطنية مزعومة في الاقليم . ومن المؤسف حقا ان تبدأ الاستراتيجيات السياسية الخسيسة في الوقت الذي تشترك فيه جنوب افريقيا في المفاوضات التي بدأتها الدول الغربية من أجل ايجاد حل سياسي لمسألة ناميبيا . وان مثل هذه الاجراءات التي تتخذها جنوب افريقيا من جانب واحد تنتهك الشروط التي وضعتها الامم المتحدة من أجل تصفية الاستعمار الحقيقي في الاقليم ، وأدت الى تزايد التوتر في المنطقة وحالت حتى اليوم دون التوصل الى حل تفاوضي* .

ومن أجل تسهيل التوصل الى حل دولي مقبول في ناميبيا . من الضروري أن تنصاع جنوب افريقيا للقرارات الرئيسية للامم المتحدة التي صدرت بالنسبة لهذا الاقليم ، وبالأخص قرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ . ان وفود بلادى لعلى ثقة تامة من انه في الامكان تحقيق حكم الاغلبية الحقيقي ونقل السلطات من خلال انتخابات حرة وسليمة تتم تحت اشراف الامم المتحدة . ومن أجل تحقيق هذه الانتخابات الحرة والسليمة . فمن الحيوى اعادة الحريات الاساسية التي حرم منها شعب ناميبيا على نحو تعسفي لكي يتمكن من الاشتراك في عملية الانتخابات التي سوف تؤدي الى استقلال هذا الاقليم . وفي هذا الخصوص ، فمن الحيوى أيضا ، لضمان وضع حل دائم وعادل لناميبيا ، أن تشرك

* تولى الرئاسة السيد ماينا (كينيا) .

المجموعات السياسية ، مثل سوابو ، في جميع مراحل تصفية الاستعمار عن هذا الاقليم . ولذلك فاننا نرى أنه على شعب هذا الاقليم أن يقرر بكل حرية مستقبله السياسي وفقا للقرار رقم ١٥١٤ (د - ١٥) .

واننا نذكر في هذا الخصوص الجهود المبذولة على الدوام من أجل تحقيق تصفية الاستعمار في هذا الاقليم ، وعلينا ان نشيد في هذا الخصوص بالجهود الدائبة التي يبذلها أميننا العام ، وكذلك مجلس الامم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الادارية الشرعية الوحيدة للاقليم . وينبغي علينا أيضا ان نسجل الجهود العامة التي بذلت والتي فشلت حتى الآن في الضغط على جنوب افريقيا من قبل المجتمع الدولي بسرعة تصفية الاستعمار في ناميبيا .

وقد تابعنا أيضا باهتمام بالغ الجهود التي بذلتها الدول الغربية الخمس من أجل التوصل الى حل تفاوضي في ناميبيا . وان هذه المبادرات لم تؤد حتى الآن الى النتائج المرجوة وذلك لان جنوب افريقيا تحاول ان تفرض حلولها الخاصة على ناميبيا ، تلك الحلول التي تعتبر تحديا وانتهاكا للشروط الاساسية التي نصت عليها الامم المتحدة من أجل تحقيق حكم الاغلبية الحقيقية في ناميبيا . وبالتالي ، فعلى المجتمع الدولي ، بما في ذلك الدول الغربية الخمس ، الاستمرار في البحث عن التدابير الفعالة التي من شأنها ان تثبت لجنوب افريقيا عدم جدول جميع الاعمال التي تقوم بها من جانب واحد لتأجيل تحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

وفي اطار السعي الدائم ، ينبغي النظر في تشديد التدابير اللازمة ، وان تعزيز الحظر المفروض على الاسلحة كان يعتبر عملا له مغزاه من جانب المجتمع الدولي ، وبالتالي ، يجب على هؤلاء ، الذين ينبغي عليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة ، ان يبحثوا عن التدابير التي من شأنها أن تثبت وأن تؤكد امكانية تحقيق الاستقلال السريع لهذا الاقليم ، والتوصل الى حل دولي مقبول له .

وأخيرا نعتقد انه من الامة ، بالنسبة لهذا الاقليم في هذه المرحلة الخطيرة التي يسعى فيها شعب ناميبيا من أجل استقلاله الحقيقي ، ان تؤكد اهتمامها الذي لا لبس فيه ومساندتها لحرية شعب ناميبيا . وعلى الامم المتحدة وأجهزتها المسؤولة ، مسؤولية ضخمة لتيسير استقلال شعب ناميبيا الذي حرم طويلا من حريته .

السيد جاسم يوسف جمال (قطر) : ان وفد بلادى يشعر بقلق عميق ازاء الوضع

المتدهور الناتج عن استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ومواصلتها بعناد تنفيذ برنامجها الرامي الى تنصيب عملائها في السلطة وممارستها أعمالا عدوانية وحشية ومنظمة ضد شعب ناميبيا ، متجاهلة بذلك جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن والرأى العام العالمي والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان الحالة في ناميبيا قد بلغت مرحلة جديدة وحاسمة ومازالت آخذة في التدهور كما أنها لا تزال تمثل خطرا ليس على القارة الافريقية فحسب بل على السلم والأمن الدوليين ، نتيجة استمرار الوجود غير الشرعي لنظام جنوب افريقيا وفشل الجهود الرامية الى حمل النظام العنصرى على الانسحاب والسماح للشعب الناميبى بممارسة حقه المشروع في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطنى .

لقد أصدرت الجمعية العامة القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الذى أنهت بموجبه انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ووضعت الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للامم المتحدة بغية تحقيق أمانى الشعب الناميبى في تقرير المصير والحرية والاستقلال الحقيقى داخل ناميبيا بوحدة ، واعتبرت العمل من جانب جنوب افريقيا كى تفرغ منفردة حلا داخليا على الشعب الناميبى لاغيا وغير شرعي ويتنافى مع جميع قرارات الامم المتحدة وقرارى مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و٤٣٥ (١٩٧٨) اللذين يقضيان باجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة ، تؤدى الى تقرير المصير والاستقلال الحقيقى لناميبيا .

ان دولة قطر تشارك دول العالم المحبة للسلم قلقها العميق من جراء ما يقوم به النظام الفاشى في جنوب افريقيا من مواصلة تنفيذ برامجه الاستعمارية ، الى تنصيب حكم عميل في ناميبيا على أساس خدعة التسوية الداخلية المزعومة ، ومحاولاته اليائسة لتحطيم وحدته الوطنية ، لحماية مصالحه ولا دامة احتلاله غير الشرعي للاقليم ونهب ثرواته الطبيعية ، مما يشكل انتهاكا صارخا للاعلان العالمي لحقوق الانسان وجريمة في حق ضمير الانسانية وكرامتها ، وانكارا لحقوق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاجنبية . ان الامم المتحدة بوصفها السلطة القانونية للاقليم حتى حصوله على الاستقلال ، عليها مسؤولية خاصة تجاه شعب ناميبيا لازالة الظلم والعدوان والقمع عنه ، واتخاذ تدابير عاجلة لضمان حقه الثابت والمشروع في تقرير المصير والاستقلال الوطنى .

- ان دولة قطر تدّين بشدة استمرار جنوب افريقيا في احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وأعمال القمع الجماعي والاضطهاد التي تقوم بها ضد شعب ناميبيا مما تعتبر عملا عدوانيا وتحديا صارخا للأمم المتحدة والرأى العام العالمي وجهود المجتمع الدولي في سبيل تأمين الحرية والاستقلال في ناميبيا ، وازاء استمرار هذه الحالة وعدم انصياح جنوب افريقيا لقرارات الامم المتحدة ، فان على المجتمع الدولي مسؤولية تاريخية لتطبيق أقصى العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على جنوب افريقيا تطبيقا صارما وصادقا من جانب جميع الدول ، وأن يطلب على وجه السرعة من مجلس الأمن اتخاذ اجراءات عملية والزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا والعمل على استئصال الجذور لهذه السياسات والممارسات ورفضها دوليا وادانتها لتحقيق ضمان احترام حقوق الانسان والحرية الاساسية للجميع بدون تمييز في العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين .
- ان دولة قطر تؤيد تأييدا مطلقا الكفاح العادل الذي يخوضه شعب ناميبيا ضد قوى الشر والعدوان من أجل التحرير والاستقلال الوطني الحقيقي وأنه من غير الممكن التوصل الى أية تسوية تتم بالتفاوض دون موافقة المنظمة الشعبية (سوابو) بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبى ، أو أن تتم خارج اطار الامم المتحدة ، وادانة ورفض ما يسمى بالتسوية الداخلية التي تناورها جنوب افريقيا التي لم تظهر أية نية حسنة أو أى استعداد للدخول بجديّة في المفاوضات .
- ولذا فان موقف دولة قطر من هذه المسألة يتلخص في النقاط الخمس الآتية :
- (١) الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات المسلحة لجنوب افريقيا من جميع أراضي ناميبيا بما في ذلك خليج والفيش الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من الأراضي الناميبية ، والسماح لشعب ناميبيا بممارسته حقه الأساسي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني .
 - (٢) أن تحترم حكومة جنوب افريقيا جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن المتعلقة بمسألة ناميبيا ، وأن تكف من الآن عن محاولاتها الاجرامية لاقامة نظام حكم عميل في ناميبيا وتفتيت الوحدة الوطنية . والغاء جميع التشريعات المطبقة على الاقليم .
 - (٣) الافراج عن جميع السجناء السياسيين والمعتقلين وأن تسمح لجميع المنفيين بالعودة الى ناميبيا والمشاركة في اختيار نظام الحكم بحرية .
 - (٤) أن تكف جنوب افريقيا عن اعتدائها المتكررة على الدول المجاورة وأن تحترم السيادة الاقليمية لهذه الدول .

(٥) أن أية تسوية لمسألة ناميبيا لا يمكن أن تتم الا بالمشاركة التامة والمباشرة من جانب منظمة سوابو الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبى .

اننا اليوم نعالج مسألة من أهم وأخطر المسائل المطروحة على الامم المتحدة منذ زمن طويل ، تتمثل في مأساة حزينه لشعب بأكمه حرم من أبسط حقوقه المشروعة عن طريق العدوان الجائر والمتعمد من قبل نظام جنوب افريقيا ، ان شعب ناميبيا ينتظر وكله أمل في أن تجد الأمم المتحدة حلا عادلا وعاجلا للمأساة التي يعيشها ، وترجمة الأهداف والمبادئ النبيلة التي تضمنها الميثاق الى حقيقة تمكنه من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني .

السيد الجورنوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : ان هذه الدورة للجمعية العامة انتظرت بصبر مدة شهرين كي يتحقق التقدم في قضية ناميبيا . لكن عدم وجود تقدم والوضع الممتد لحكومة بريتوريا في مواجهة قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن جعلنا هذه القضية تشغل بال كافة الدول الأعضاء ، وجعلناها نشعر بالقلق ذلك أن هذا يؤثر على هيئة المنظمة الدولية وعلى ضمان تطبيق ولايتها الذي هو جزء لا يتجزأ من النظام القانوني الدولي الذي نؤمن به جميعا .

ان وفد بلادي يساند اجراءات الأمم المتحدة فيما يخص ناميبيا ، ليس لأننا صوتنا لصالح هذه الخطة فحسب بل لأننا نؤمن دائما بالمبادئ التي تطالب بالقضاء على الاستعمار ، والتسوية السلمية لكافة أشكال النزاع . وحق كل الشعوب في تقرير مصيرها وعدم الاعتراف باحتلال أراضي الغير بالقوة ، ورفض سياسة الفصل العنصري ، واحترام حقوق الانسان احتراماً مطلقاً .

لكن ، وكما ذكر وزير خارجية بلادي خلال المناقشات العامة لهذه الجمعية :

" ان استمرار وجود جنوب افريقيا غير المشروع في ناميبيا يجب أن ينتهي بأسرع وقت ممكن . ان تحديا آخر من جنوب افريقيا لقرارات منظمنا أمر لا يمكن السكوت عليه ويجب أن يكون موضع نظر من قبل الأجهزة المختصة في المنظمة الدولية " .

(A/33/PV.13, p.62)

هذا هو الوضع بالضبط . ان الحل المنطقي للمبادئ الديمقراطية التي ينطوي عليها المولد المشروع لأمة في ظل انتخابات عامة وحرية تتم بإشراف الأمم المتحدة ، هذا الحل تجوهد . وليس أمام شعب ناميبيا الا انتظار اجراء فعال من جانب الأمم المتحدة ، حتى يصبح فعالا أو حتى يقوم بنفسه بالعمل على تحقيق استقلاله السياسي وحكم نفسه بنفسه .

من أجل هذا فان بلادي تناصر اجراء الانتخابات الحرة ، باعتبارها أفضل وسيلة ، تمشيا مع مبادئ السلم والتمدن التي يجب أن تميز الدول في ظل التعايش الدولي داخل اطار السلام العالمي . ان اكوادور تؤمن بهذه المبادئ ونمارسها ، وما يشهد ذلك أننا انتهينا مؤخرا من انتخابات رئاسية وبرلمانية شاركت فيها كل الأحزاب السياسية ووفرت فيها الحكومة الوطنية كـالضمانات . وهكذا تم التعبير عن ارادة الغالبية واشترك في الانتخابات أكبر عدد من الناخبين في تاريخنا السياسي .

وهذا هو السبب الذي من أجله نرى أنه يحق لنا أن نناصر الانتخابات باعتبارها الحسل السريع والديمقراطي للتعبير عن ارادة الشعب الحرة بدلا مما يسمى بالتسوية الداخلية الخاضعة لتأثير البلد الذي يفرض ارادته على شعب ناميبيا بشكل غير مشروع . ان اجراء الانتخابات النزيهة تقتضي بالضرورة اعادة الشخصيات السياسية الفائزة واطلاق سراح المعتقلين السياسيين من قبل جنوب افريقيا . ونحن لا نعترف بالانتخابات التي أجريت في كانون الأول / ديسمبر الماضي ، وكذلك لا نعترف بالجمعية التأسيسية التي قامت نتيجة لهذه الانتخابات ، حيث أن عدة أحزاب لم تشارك فيها ، كما أن نتيجتها كانت تتمشى وأفكار قوات الاحتلال غير المشروعة بصورة غير متوازنة . كذلك فان أى حل يجب أن يخدم السيادة الاقليمية لناميبيا ، أى أنه يجب أن يضم خليج والفس الى الوحدة الجغرافية ، لناميبيا .

كذلك نرى انه مع وضع قوات الأمم المتحدة في المنطقة لضمان اجراء انتخابات صادقة ، فان قوات جنوب افريقيا يجب أن تنسحب اللهم الا القوات التي يرى مجلس الأمن وسوابو أن وجودها مقبول . على أية حال ان أية قوات أخرى يجب أن تترك البلاد عند اعلان استقلال الدولة الجديدة . لقد قضت محكمة العدل الدولية بأن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا أمر غير مشروع وعليها أن تنسحب . ولسوء الحظ فانه بعد ١٢ سنة من قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) ، لم يتحقق تقدم في هذه القضية رغم جهود الدول الغربية الخمس لمحاولة وضع الخطة موضع التنفيذ التي قيل انها تعبر عن قبول كافة الأطراف بمقتضى قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) . لقد حان الوقت لأن يبدأ المجتمع الدولي زودا عن سلطته وهيبته بدراسة وتنفيذ العقوبات التي كفلها الميثاق اللهم الا اذا غيرت حكومة جنوب افريقيا من سياستها في الاحتلال غير المشروع في المنطقة ، وانصاعت لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . ومن الشروط المسبقة اعادة الحرية الكاملة الى الصحافة وحرية الحركة داخل البلاد .

اننا نحبي جهود مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وهو السلطة الادارية الشرعية الوحيدة بمقتضى قرارات الأمم المتحدة ، ذلك الاقليم هو من المسؤولية المباشرة للمنظمة الدولية الى أن يقرر مصيره بنفسه ويحقق الاستقلال الوطني من خلال انتخابات حرة . ان جهود الأمين العام وممثله الخاص في ناميبيا السيد اهتسارى كانت جهودا دائبة ، واقترحات الأمين العام في تقريره في شهر شباط /

فبرابر تكفل احتمالات التوصل الى حل واقعي ، الا أن جنوب افريقيا ظلت على عنادها ازاء أية تسوية عن طريق المفاوضات تحت اشراف الأمم المتحدة ، رغم قبول سوابو ودول الغرب الخمس للمقترحات . ولذا فان جنوب افريقيا هي المسؤولة الوحيدة عن تطورات الأحداث ، اللهم الا اذا قبلت تسوية عن طريق التفاوض في أقرب وقت ممكن .

لأسباب سالفه الذكر ، فان وفد اكوادور ينظر بتعاطف الى موقف المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة التي اقترحت أن تبادر مجموعة أمريكا اللاتينية وكل عضو في المجموعة بمساندة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.37 . ان بلدى منذ أكثر من قرن ونصف حظى بالاستقلال عن طريق التعاطف الدولي وعن طريق التأييد والجهود المتضافرة من المجتمع الدولي . اننا نتضامن مع شعب ناميبيا الذى يناضل من أجل الاستقلال . ان اكوادور تخدم صوتها الى صوت من وضعوا مشروع القرار المشار اليه آلمة في أن يخدم مقاصد التحرر في هذا البلد الذى يعاني من الحرب ، ومن أجل تدعيم سلطان منظومة الأمم المتحدة .

السيد راديكس (غرينادا) (الكلمة بالانكليزية) : في ١٣ آذار/مارس ١٩٧٩

أصبح لغرينادا حكومة جديدة ، وهذه هي المرة الأولى التي تتاح لنا الفرصة للتحدث أمامكم . فاسمحوا لي انن باسم رئيس وزراءنا السيد موريس بيشوب ، وأعضاء الحكومة الثورية الجديدة ، وشعب غرينادا ، وباسمي شخصيا أن أعرب لكم عن شكرنا العميق والحر ، ولأعرب عن مدى الفخر الذي نشعر به ان نمثل هنا .

لقد تحدثت حكومة القمر غير الشرعية في جنوب أفريقيا طويلا أجهزة الأمم المتحدة العليا والرأي العام بالنسبة لمسألة تقرير مصير شعب ناميبيا . لقد طرحت مسألة ناميبيا ، لأول مرة ، أمام الأمم المتحدة منذ ثلاثين عاما تقريبا عندما قررت حكومة جنوب أفريقيا ضم الاقليم ونشر سرطان الفصل العنصرى الى أرض وشعب ناميبيا . ورغم الكفاح البطولي الشجاع ، الذي يخوضه شعب ناميبيا فان نظام بريتوريا الفاشي يث بذور الفرقة بين أفراد العائلات ، وحرم الشعب من امتلاك أرض اجداده والتمتع بها . فقد سلب ونهب الموارد المادية والبشرية على أمل اخضاع ارادة شعب هذا الاقليم الشجاع .

لقد اعتبر مجلس الأمن هذه الأعمال غير الشرعية ، التي تقوم بها جنوب أفريقيا في ناميبيا ، تهديدا للأمن والسلم الدوليين . ولقد وجهت الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، ومحكمة العدل الدولية ، والمجتمع الدولي عدة نداءات الى جنوب أفريقيا للتخلي عن احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، الا أن هذه النداءات لم تلق ردا . ان استمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا بواسطة جنوب أفريقيا يعتبر عملا من أعمال الحرب . لقد قام شعب ناميبيا ، تحت القيادة الشجاعة لسوابو ، بالكفاح ضد جنوب افريقيا من أجل تحرير واستقلال الاقليم .

اننا نلاحظ كل يوم أن عدو البشرية البشع وهو الفصل العنصرى من جانب جنوب افريقيا يتقهقر بوضعة بعد بوضعة وسوف ينتهي الى السقوط في المحيط . وكلما وصل كفاح شعب ناميبيا الى مراحل جديدة اكثر نجاحا ضد الفاشية ، كلما ازداد قهر النظام العنصرى . ان العصاة الدولية في بريتوريا لا تكفي بشن الحرب في ناميبيا ، بل تقترف أعمالا عدوانية خطيرة بهدف اجرامي ضد دول المواجهة المستقلة ذات السيادة .

ان مذبحه الرجال والنساء والأطفال العزل في ٤ أيار/مايو ١٩٧٧ في كاسينجا في أنغولا

المستقلة ، يعتبر من أشد الأعمال جينا وبشاعة ومدعاة للادانة في تاريخ العالم الحديث . ان عمليات القتل تتكرر ، وكل هجوم يعتبر أكثر بشاعة وعنفا من السابق ، انه من الواضح ان الفاشيين في جنوب أفريقيا يعتمون استئصال جميع أشكال الانسانية من هذا الجزء الغني بمناجمه . الا ان دم الشهداء الناميبيين ما هو الا الأساس الراسخ لاقامة ناميبيا الحرة .

ان شعب غرينادا قد أطاح مؤخرا بالديكتاتور الغاشم ، وعندما قام بذلك فقد تحرر من القهر . اننا في غرينادا نتوجه بانظارنا الى تلك الدول التي تدعي مسانبتها للأهداف السامية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، لكنها في نفس الوقت تقدم المساعدة والمعونة الى النظم العنصرية . ومن أجل حفنة من الدولارات ، فان العديد من الأمم قد باعت أنفسها لكي تحافظ على الأقلية في الحكم . الا أن عيون وضمائر العالم تراها وتعرف من هي . ان جميع المساندرات لمن تتمكن من التغلب على شعب ناميبيا في كفاحه من أجل حقه في تقرير المصير ، والاستقلال ، والتحرر الوطني .

ان الانتخابات المشينة ، التي نظمتها جنوب افريقيا في ناميبيا ، والنصر المزعوم للعمال وكذلك حلف تورنهورل ، لا يمكن أن يقبله الشعب ، وكذلك لن تقبله أو تعترف به الحكومة الثورية في غرينادا . لقد عانينا طويلا من الاستعمار والاستعباد ، والعنصرية ، والعنصرية الجديدة . ولذلك فاننا نعرف ما هو القهر العنصرى . وكما أشرت مسبقا منذ شهرين فقط فاننا ، من خلال ثورة شعبية بيضاء ، استطعنا أن نحقق تقرير المصير والاستقلال الحقيقي . ان غالبية شعبنا من أصل أفريقي ، ولذلك فانه يتفهم تماما قضايا الشعوب السوداء وشعوب العالم الثالث ، وتشارك أيضا في معاناة شعب ناميبيا .

ان غرينادا - لذلك - تؤيد ددء الأمم المتحدة بأن يصبح عام ١٩٧٧ سنة للتضامن مع شعب ناميبيا ، وتدعو الى تطبيق قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان غرينادا تود أن تنضم الى قائمة مقدمي مشروع القرار A/33/L.37 . اننا نؤيد النداء الذى وجهته منظمة الوحدة الافريقية لعزل نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، وممارسة أكبر ضغط ممكن حتى يتخلى عن أعماله . ان حكومة وشعب غرينادا سوف يقدمان كل مساندة ممكنة لشعب ناميبيا ولطلائعه الممثلة في سوابو من أجل كفاح التحرر .

لقد حان الوقت لكي تقوم الأمم المتحدة بمساندة المجتمع الدولي ، باتخاذ قرار حاسم وحازم ضد جنوب افريقيا ، تلك الدولة الوحيدة التي ما تزال تتحدى قرارات الأمم المتحدة . ان جنوب افريقيا تشكل تهديدا ليس لنا ميبيا فقط وانما للجنوب الافريقي كله . لقد اتحدت جميع شعوب العالم لا يقاع الهزيمة بفاشية هتلر ، ولذلك فاننا ملزمون أمام العالم باتخاذ التدابير قبل أن يواجه العالم حربا عنصرية . لقد حان الوقت للعمل ، ولذلك تدعو غرينادا الى استئصال سرطان الفصل العنصرى في جنوب افريقيا بتطبيق التدابير الاجبارية الواردة في الفصل السابع من الميثاق . ويجب ان يسجل عام ١٩٧٩ في التاريخ لا كسنة للتضامن مع شعب ناميبيا فحسب ، وانما أيضا كسنة انتصاره الكامل .

السيد ماكينا (ليسوتو) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها ، أود - سيادة الرئيس - أن أوجه اليكم تهانىء وفد بلادى ، الذى أسعده أن يراكم في منصب الرئيس . ان الطريقة التي قدتم بها مداوات الدورة المستأنفة حتى الان ، وتمسككم بالعمل لاستئصال العنصرية والفصل العنصرى من كوكبنا ، يؤكدان لنا أن أعمالنا سوف تكمل بالنجاح .

ان وفد بلادى يعتقد ان الدورة المستأنفة لم تكن لتعقد في وقت أكثر صلاحية من هذا الوقت الذى أصبحت فيه المشكلة برمتها في يد منظمنا . وفي العشرين شهرا الأخيرة راقب المجتمع الدولي بفرغ الصبر تطور خطة الأمم المتحدة الخاصة باستقلال ناميبيا ، وليس شمة شك في أن تلك الخطة قد جمدت بسبب التشيخ المستمر من جانب العنصريين في جنوب افريقيا .

وتذكرون أن وزير خارجية بلادى ، عندما تحدث منذ بضعة أشهر حول هذه المسألة أمام هذه الجمعية ، أعرب عن امتناننا لجهود الدول الخمس للتفاوض حول حل سلمي مقبول على الصعيد العالمى لمشكلة ناميبيا ، ولقد أعربت الأسرة الدولية عن اغتباطها بالتقرير الذى قدمه الأمين العام الى مجلس الأمن ، وأكدت تأييدها لخطة الأمم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا ، حيث انها كانت تمثل أفضل صورة لترجمة قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) بشكل عملي .

اننا نعرف جميعا ما تم منذ ذلك الوقت ، وقد حان الوقت لكي نعرف جميعا أن جنوب افريقيا لم يكن لديها في أى وقت أدنى نية للتخلي عن سيطرتها العنصرية على ناميبيا . وفي رأينا

انها لم تقبل في أى وقت أحكام القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) الصادر عن مجلس الأمن وبالتالي لم تقبل أية التزامات ناجمة عن هذا القرار . ومن العبث أن أثقل على الجمعية بسرد تاريخ مفصل لاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، وتحديدها الذى لم يسبق له مثيل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بناميبيا منذ ذلك اليوم المشؤوم الذى قامت فيه عصبة الأمم - وكانت أوروبية في معظمها - بنقل الاقليم الى ادارة جنوب افريقيا التي كانت تخضع حينئذ للسيطرة الأوروبية . ان نظرة شاملة للأحداث التي جرت في الاثني عشر شهرا الأخيرة تؤكد أن اعلان جنوب افريقيا قبولها لخطة الأمم المتحدة جاء توقيتها مع عقد الدورة العاشرة للجمعية العامة حول ناميبيا ، دون أى هدف سوى كسب الوقت . ان ما قامت به جنوب افريقيا في الآونة الأخيرة ، بما في ذلك اجراء انتخابات مزيفة في الاقليم في العام الماضي ، وقيامها باتخاذ قرار بعقد جمعية تأسيسية مزعومة ليست سوى خطوات في مخطط كبير وضع لفرض نظام الفصل العنصرى على شعب ناميبيا ولا استمرار سيطرة جنوب افريقيا على الاقليم .

ان العدوان الخاشم والاحتلال غير المشروع لناميبيا من قبل جنوب افريقيا لا مبرر لهما ، ولا تزال جنوب افريقيا تفرض على شعب ناميبيا معاناة يصعب وصفها . ومن الصعب على اولئك الذين لا يعرفون الموقف السائد فهم التحدي المستميت من قبل جنوب افريقيا للمجموعة الدولية متجاهلة آراء محكمة العدل الدولية ومنتهكة بصف لم يسبق له مثيل كافة المبادئ المعروفة في القانون الدولي ، ان جنوب افريقيا تواصل احتلالها لناميبيا وتحرشاتها واضطهادها وتعذيبها وفتكها بالمواطنين الناميبين . ولقد أكد - في يوم آخر - مثل الهند بهلاغته المعتادة هذه المسألة في كلمات واضحة وموجزة .

ان جنوب افريقيا تواصل سياستها البربرية وتحديها للمجتمع الدولي بشأن ناميبيا لعلمها ان الدول الغربية الاعضاء في هذه المنظمة سوف تدافع عنها على الدوام . ولا نرى سببا لرعاية الدول الغربية لها حيث ان جنوب افريقيا لا تستند الى اي سند اخلاقي او غيره . ومن الصعب ان ننكر ان هذه الدول تدافع عن جنوب افريقيا لا لسبب سوى ان البيض في هذا البلد هم الذين يضطهدون ويستغلون السود ، واذ صحت ذلك فاننا نقول ان العنصرية لا يمكنها ان تكون سياسة بعيدة المدى ، وسوف يحصل الافريقيون في نهاية المطاف على استقلالهم في الجنوب افريقي ، وهم يصرفون اصدقاؤهم من اعدائهم . ومن المؤسف ان الرعاية التي حصلت عليها جنوب افريقيا هي التي دفعتها الى المضي قدما في مخططاتها . فاتخذت قرارا من جانب واحد على غرار قرار روديسيا ، وبذلك تضع الأسرة الدولية امام امر واقع يتلوه امر واقع جديد .

ان جنوب افريقيا تواصل اعلانها الشفهي عن استعدادها لمواصلة المفاوضات ، لكن من الواضح انها تسمى الى تأخير قيام الأمم المتحدة بعمل ما يحد . وفي هذا الصدد ، فان جنوب افريقيا قد خلقت موقفا خطيرا في ناميبيا ، حيث من المستبعد ان لها ٧٥ الف جندي ، وكما قال الرئيس سام نوجوما رئيس المواطنين الناميبين الهواسل والسفير لوساكا سفير زامبيا ورئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، فقد شرعت جنوب افريقيا في خطة منسقة من المذابح الوحشية والاعتقالات التي يتعرض لها المواطنون الناميبيون ، ومن العدوان والتخريب في الدول الافريقية المجاورة ، تواصل جنوب افريقيا اعتدائها ضد انغولا ، وزامبيا ، فتقتل النساء والاطفال الابرياء في معسكرات اللاجئين الناميبين ، ولكننا نعلم انها قد حرضت على الفزوة الفاد لمعسكرات اللاجئين على

أيدي نظام سميث - موزاروا ، في جمهورية موزامبيق الشعبية . فمن الطرح ان بالنسبة للمجتمع
الدولي ان يضاعف الجهد لانها هذا الموقف الخطير .
ان الاعتقالات الجماعية التي يتعرض لها قادة سوابو وانصارها في ناميبيا تشكل خطوة جديدة
للمقضاء على اية معارضة لسياسة الفصل العنصري بهدف تحويل ناميبيا الى بانتوستان ، واستمرار
الاحتلال والقمع ، ولا نستطيع ان ننكر ان جنوب افريقيا لا تقطع خطوة الى الامام الا كي تمسود
خطوتين الى الورا ، بينما تواصل سوابو تقديم التنازلات والتفاوض في حسن نية ، ونرى انه من غير
المعقول بالنسبة لجنوب افريقيا ان تصر على قيام قوة الامم المتحدة المقترح تشكيلها بمراقبة تحركات
سوابو ليس فقط في ناميبيا لكن ايضا في الدول المجاورة . طما يانه من المعروف ان وجود جنوب
افريقيا العنصري في ناميبيا هو الامر الذي لا يكتسب اية صفة شرعية .
ثانيا ، اننا لم نسمع مطلقا ان جنوب افريقيا تقترح ان تسمح بمراقبة قوات الامم المتحدة
لقوات افريقيا الجنوبية داخل جنوب افريقيا ايضا . ان جنوب افريقيا قد استخدمت في الحقيقة
اساليب تسويقية خلال الاشهر الثمانية عشر الاخيرة من المفاوضات لدعم السيطرة العنصرية على ناميبيا ،
ولم تدخر جهدا للمحط من مكانة سوابو بين مواطني ناميبيا واضعاف الدعم الاجماعي الذي تحظى
به لدى كافة الدول المتحضرة . ولذلك ، ينبغي علينا ان ندعم سوابو ، وعلى وجه السرعة ، على
الصعيد الدبلوماسي ، والمالي ، والمادي وخلافه ، ويجب على الجمعية العامة ان تحيط جنوب
افريقيا علما بأن المجتمع الدولي لن يسمح باضعاف انتصارات سوابو الدبلوماسية او انتكاسها ، عن
طريق اساليب تسويقية واستراتيجيات انانية تتجهها جنوب افريقيا ، ومن الوهم ان تعتقد جنوب
افريقيا احتلالها غير المشروع لناميبيا سيجد دعما متجددا على الدوام بالتطور الذي يتم في بلدان
اخرى . ومن الخطأ ان تعتقد ان ما يسمى بالاتجاه المحافظ في بعض البلدان الغربية يصني
مباركتها لسياساتها العنصرية العنيدة .

ان حكومة ليسوتو لا ترى اي بديل لحل مسألة ناميبيا سوى خطة الامم المتحدة اذا ما اردنا
ان نصل الى حل سلمي دائم ومقبول بدلا من ان نصل الى فوضى ترغبها جنوب افريقيا - وادني لا كور
التحذير الذي سبق ان اطلقناه وهو : ضرورة التأكيد على التدبير التام بكل اولئك الذين يعتقدون
- لرعاية مصالحهم الخاصة - ان بوسعهم ان يعكسوا اتجاه التاريخ ويحولون دون استئصال العنصرية

والاستعمار . ان تطور نضال التحرر الوطني في الجنوب الافريقي خلال السنوات الاخيرة ، واتجاه ميزان القوى نحو قوى الحرية ، يجب ان يكون كافياً كي تفهم جنوب افريقيا ان الحل عن طريق التفاوض يمكنه ان يؤمن بقاءها اكثر من سياستها العسكرية المتفطرة الحالية .

ان جنوب افريقيا في محاولتها عزل القوى التقدمية قد انتهجت الآن سياسة تتمثل في احاطة نفسها بمجموعة دول عازلة في الجنوب الافريقي ، لكن هذا الحلم لا يستند الى اى سند من الواقع . ان جنوب افريقيا تعتزم عكس الاتجاه القائم ضد المنصرية والفصل العنصرى والسيطرة البيضاء لبقاء استعباد العنصريين البيض للسود ، وليس هناك افريقي واحد يحترم نفسه يمكن ان يعتقد مثل هذا الحلم . ان جنوب افريقيا لا يمكنها ان تفرض نظاما عميلا عن طريق ديمقراطية تورنهال كما فعل نظام سميث - موزاروا في روديسيا ، ونرى بوضوح ان العنصريين البيض لسوا مستعدين لتقبل وجود دول افريقية مستقلة بالقرب من حدودهم .

اننا في ليسوتو نرفض هذه الفكرة بكل الازدراء الذى تستحقه ليس فقط لان جنوب افريقيا تحتل اراضيها ولكن لانها تحيطنا ببانتوستانات وتهدد امننا على الدوام ، ونحن نوجه نداء للمجتمع الدولي لرفض تحالف الجنوب الافريقي المقترح الذى سوف يخدم اهداف الفصل العنصرى ويزيد من حدة المجابهة في قارتنا .

وفي هذه الظروف لا يجب ان نسمح لجنوب افريقيا بأن تقف في وجه حركة الناميبين السلمية من اجل الاستقلال وتقرير المصير ، ولا يجب ان نسمح لها باستخدام استراتيجيات اخرى من أجل زيادة قمصها لشعب ناميبيا .

السيد دورجي (بوتان) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة ، بمقتضى

القرار ١٨٢/٣٣ في ٢١ اذار/مارس ١٩٧٩ ، قد اعلنت عام ١٩٧٩ على انه العام الدولي للتضامن مع شعب ناميبيا ، ولقد قرر بحكمة ، بنفس القرار (١٨٣/٣٣ الف) ان تستأنف الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة النظر في مسألة ناميبيا والواقع انه من المناسب في عام التضامن هذا مع شعب ناميبيا ، ان يناقش اجتماعنا ، وينظر في الاجراءات الضرورية لحل هذا الوضع التمس الذى ساد منذ زمن طويل في اقليم ناميبيا .

ولا يخامر احدنا شك في ان الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للناميبين السود تحت ادارة جنوب افريقيا كان وضعاً لا يحسدون عليه . ورغم ان جنوب افريقيا لم تكن ملتزمة رسمياً بسياسة الفصل العنصرى حتى أواخر الاربعينات الا اننا نجد في جنوب غرب افريقيا - اى ناميبيا - قوانين للتمييز العنصرى وأنظمة وضعت موضع التنفيذ منذ بداية فترة الانتداب .

ان الجانب الانساني للممارسات القمعية والتمييزية في ناميبيا يندلج على التعقيد نظرا لأن الخطر الحقيقي على السلم والامن يكمن في الموقف هناك . ويمكن لجنوب افريقيا ، وهي تقوم بذلك بالفعل ، أن تستخدم ناميبيا كقاعدة للعدوان ضد الدول المجاورة . ان الظروف الهشة السائدة في الاقليم والتي تميزت بعرب العصابات قد تنتشر بسهولة وتشمل اكثر من مجرد سوابق وقوات جنوب افريقيا . والى جانب ذلك فان جنوب افريقيا تستخدم اليورانيوم الموجود في مناجم ناميبيا لانعاش برنامجها النووي . وكما اكد الدكتور فالدهايم الامين العام للأمم المتحدة المرة تلو الاخرى ،

" ان دوام ومضاعفات المشاكل في افريقيا . . . تخلق تهديدا ممكنا للسلم والأمن الدوليين . وانه من المستحيل زيادة التأكيد على الحاجة الى التقدم العاجل في هذه المنطقة من العالم . . . وبمضي كل شهر يزداد احتمال نشوب العنف العنصرى على نطاق واسع . ولا يمكن أن يستتب السلام في جنوب افريقيا حتى تتحقق التغييرات الضرورية التي دعت اليها الامم المتحدة منذ أمد بعيد . ولم يعد يسعنا التأخير حيث ان امكانية حدوث كارثة كبرى تزداد قوة باستمرار " .

لذلك فانه من الضروري ان تبطل جميع الدول أى شكل من اشكال التشاور العسكري أو التعاون مع نظام بريتوريا وفقا للعديد من قرارات الامم المتحدة الداعية لذلك . والدلالة على أن هذا التفكير مقبول عالميا هو أن الجمعية العامة اتخذت في عام ١٩٧٧ بأغلبية ساحقة القرار ٣٢ / ١٠٥ الداعي الى فرض حظر على ارسال الاسلحة الى جنوب افريقيا بما في ذلك كافة اشكال التعاون العسكري والنووى . وهذا القرار يدعم ايضا قرار مجلس الأمن ٤١٨ الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ والذي يقضي بضرورة فرض حظر للاسلحة على جنوب افريقيا .

لقد ألغت الامم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة الشهير ٤٥ / ٢١ (د - ٢١) انتداب عصبة الامم مقرر أن جنوب افريقيا قد فشلت في الاضطلاع بمسؤولياتها في تعزيز الرفاه المادى والمعنوى لشعب ناميبيا . وبعد ان الغينا الانتداب فقد تحملنا نحن في الامم المتحدة مسؤولية الاضطلاع بادارة ناميبيا واكدنا وضعها الدولي حتى تكتسب سيادتها وتصبح دولة مستقلة اثناء انتخابات حرة . وقد تبنت الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية التاسعة بشأن ناميبيا

نيسان/ابريل ١٩٧٨ برنامجا واضحا محددًا من أجل استقلال ناميبيا يشمل اقليم خليج والفيس المتنازع عليه ، وأكدت من جديد أن ناميبيا هي المسؤولية المباشرة للام المتحدة وان سوابو هي الممثل الشرعي الوعيد للشعب النامبي .

ومهما بلغ عمل الجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا من قيمة لا تقدر الا ان قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) هو الذي دعا لأول مرة الى اجراء انتخابات في ناميبيا . ان كافة الجهود التالية الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا تحت رعاية الامم المتحدة قد بنيت على هذا القرار .

ورغما عن الجهود الجبارة التي بذلتها الامم المتحدة فان تعنت جنوب افريقيا مازال يحول دون تحقيق اي حل حقيقي للمشكلة . وبالرغم من الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الدول الغربية الخمس الاعضاء في مجلس الامن وبين جنوب افريقيا بشأن حل مقبول دوليا ومعتمد بقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، نظمت جنوب افريقيا في كانون الاول /ديسمبر انتخابات استبعدت منها سوابو . وقد أعلن مجلس الامن بقراره ٤٣٩ (١٩٧٨) كما أعلن المجتمع الدولي بطلان تلك الانتخابات .

وقد فشل ايضا فيما بعد اتفاق على عقد انتخابات جديدة باشراف الامم المتحدة مع انسحاب جنوب افريقيا من تعهدهما بوقف اطلاق النار مدعية ان السماح لقوات حرب العصابات التي تشنها سوابو بالبقاء في قواعد في الاقليم بعد وقف اطلاق النار ، قد يعادل منح هؤلاء المقاتلين وجودا عسكريا في البلاد . كما اعترضت جنوب افريقيا على أن خطة الامم المتحدة لم تنس على رصد قواعد قوات العصابات في الاراضي المجاورة . وفي ٥ اذار/مارس ١٩٧٥ شنت قوات جنوب افريقيا هجوما على المسكرات النامبية في انغولا .

انه لمن الجلي اذن ان استراتيجية جنوب افريقيا تهدف الى تقويض خطة الامم المتحدة . ان قرار مجلس الأمن ٤٤٧ (١٩٧٩) يعيد تأكيده لحق شعب ناميبيا في القابل للتصرف في تقرير المصير ويدين نظام جنوب افريقيا المنصرى لاحتلاله فير المشروع لناميبيا ، كما يدين هجماته على الدول المجاورة . لقد انشغل مجلس ناميبيا بارسال بعثات زائرة الى مختلف البلدان لا ستيضاح مساندة تلك الحكومات لمشروع استقلال ناميبيا الذي تتبناه الامم المتحدة . وينبغي شكره على جهوده التي لم تصرف الكلل .

ومن المؤكد انه لا داعي ان نتعاس في جهودنا من أجل مسألة استقلال ناميبيا . والواقف

ان ثمة صفة عاجلة جديدة قد اضيفت الى الوضع القائم اثر الأعمال التي قامت بها مؤخرا سلطات جنوب افريقيا ازاء ناميبيا . ولقد علم وفد بلادى بخيبة أمل بالفة واشمئزاز شديد . ان سلطات جنوب افريقيا في ناميبيا تنوى اسناد سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة الى الجمعية التأسيسية في " ويندهوك " وهي الجمعية التي تم انتخابها دون سند شرعي . وهذا العمل من قبل جنوب افريقيا يدل على تحد كلي لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن المتعلقة بناميبيا ورفض الامتثال الى خطة الاستقلال التي وضعتها الامم المتحدة .

ومن الواضح ان جنوب افريقيا تنوى انشاء نظام عميل في ناميبيا كما تنوى استمرار القبض على قادة سوابو واعتقالهم باعتبارهم يمثلون عنصر معارضة .

ولم تقم جنوب افريقيا بأية محاولة لاخفاء عدم احترامها لاراء المجتمع الدولي بل قامت بأعمال القصد منها هو تقويض الجهود المبذولة من أجل تسوية مسألة ناميبيا عن طريق التفاوض . ونحن لا نتردد في توريد دعوة مجلس ناميبيا بأن وجود جنوب افريقيا في افريقيا يعتبر غير شرعي ويجب ازالته فوراً وبلا شرط ، وبأن أى محاولة من جانب نظام جنوب افريقيا لفرض تسوية داخلية من جانب واحد على شعب ناميبيا انما تتعارض مع جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن وتشكل تهديدا متزايدا للسلم والامن الدوليين .

والآن وان نجتمع جميعا من أجل هذا الغرض المحدد يجب علينا ان نبذل جهدا شاملا لاجبال مخططات جنوب افريقيا الشائنة والقيام بكل ما من شأنه تحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا . ويجب ألا تغرب عن بالنا الحقيقة التالية : ان نجاح ناميبيا في تحقيق استقلالها وفقها لقواعد العدالة والانصاف يحبي الامل في ان سائر الافريقيين سيجدون في ذلك سابقة للاهداف التي تتحقق عن طريق المفاوضات بدلا من العنف .

ومنذ ان انضمت بوتان الى هذه المنظمة الموقرة ووفدى بيدي كل تأييد للقضية العادلة لشعب ناميبيا المضطهد .

ان مملكة بوتان بلد محب للسلم ، ولقد تمثل موقفنا في الترحيب بكل الاجراءات التي اقترعتها الامم المتحدة وأقرتها لوضع حد لتعننت افريقيا بالوسائل السلمية . والواقع انه يجب بذل كل جهد في اطار الاعنف لاستعادة الحقوق الاساسية وتوفير الحل السلمي لمشكلة ناميبيا . ولقد عبرنا عن ايماننا بأن السبيل الوعيد امام شعب ناميبيا لممارسة حقه في تقرير مصيره دون خوف من

الانتقام يتمثل في انسحاب جيش جنوب افريقيا من المنطقة واجراء انتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة . ان الجهود الدائبة لمنظمتنا العالمية قد قربتنا من هذا الهدف غير أن الوصول اليه نهائيا ما يزال يتعرض للاحباط . وتشعر حكومة بلادي ان الفرصة سانحة الان لبذل أقصى جهد لتحقيق الهدف ألا وهو قيام دولة ناميبيا المستقلة حقا ، كشريك كامل في مجموعة الامم يحظى بما تحظى به من احترام .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى اخر المتحدثين في جلسة هذا الصباح . ويبدو اننا سنستطيع اختتام مناقشة هذا البند صباح غد . لذا اطلب من الوفود مراعاة انه من المتوقع ان يتم التصويت على مشروع القرار بعد ظهر غد . ولكي يسهل علينا التخطيط لاجتماعنا يتعين على الوفود الراجعة في تحليل تصويتها ، سواء قبل التصويت أو بعده ، ان تسجل اسماءها في الموعد المناسب .

وقبل أن أرفع الجلسة أود أن ابلغ الجمعية ان البلدين التاليين قد قررا المشاركة في تبني مشروع القرار A/33/L.37 : وهما بوتان واكوادور .

رفعت الجلسة الساعة . ١٣/١